آراء الفراء النحوية في معجم الصحاح للجوهري

عبد المولى محمد الدبار

كلية الآداب الخمس،-جامعة المرقب

ملخص:

يهدف هذا البحث للتعرف على آراء عالم من علماء العربية المشهور بعلمه وآرائه النحوية ألا وهو العالم الجليل أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، والموسوم بـ(آراء الفراء النحوية في معجم الصحاح للجوهري) حيث تظهر أهمية البحث في كونه يتناول آراء عالم من علماء الكوفة الكبار، وتكمن أهميته في طرحه لمسائل نحوية تفيد القارئ والباحث.

وقد ترجمت للعالمين الفراء والجوهري صاحب الصحاح، واستعرضت بعض آرائه النحوية في معجم الصحاح.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أفصح من نطق بالعربية إلى يوم يبعثون، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد ...

فالغوص في المعاجم العربية واستخراج الآراء النحوية التي اعتمد عليها أصحاب هذه المعاجم في شرح مفردات اللغة أمر في غاية الأهمية لدعم المعاني، وذلك باستعراض جل الآراء في المسألة، وقد اخترتُ آراء عالم من كبار علماء الكوفة، وهو الفراء، في معجم من أقدم المعاجم، وهو الصحاح للجوهري، وسميته: **(آراء الفراء النحوية في معجم الصحاح للجوهري)**.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يتناول آراء عالم من علماء الكوفة الكبار الذين شُهِد لهم بالفطنة والذكاء، كذلك تكمن أهميته في طرحه لمسائل نحوية تفيد القارئ والباحث.

أهداف البحث:

1 - التعرف على إمامين كبيرين في العربية، النحوي الفراء، واللغوي الجوهري.

2 - سرد بعض آراء هذا الإمام الفذ في معجم الصحاح، وأهميتها في شرح بعض معاني الكلمات والحالات الإعرابية لها.

3 - إثراء المكتبة العربية ببحث يكشف الغطاء عن بعض كنوز النحو المنتشرة في المعاجم.

الدراسات السابقة:

لم أجد أية دراسة سابقة لهذا الموضوع حسب علمي، وإن وجدتْ أبحاثٌ مشابهة منها:

1- من آراء الكسائي الصرفية في تاج اللغة وصحاح العربية الأجزاء 1 2 3) أنموذجاً للباحثة أ. سامية محمد أبو جناح، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة مصراته المجلد الأول العدد السابع مارس 2017م.

2- آراء الكسائي النحوية في تاج اللغة وصحاح العربية أ. شرف عيسى محمد، وأ. سامية محمد أبو جناح، مجلة العلوم الإنسانية كلية الآداب/ الخمس جامعة المرقب، العدد 20) مارس 2020م.

وقد استخدمت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وفيه حاولتُ تسليط الضوء على بعض آراء الفراء في معجم الصحاح، وسرد آراء العلماء في المسألة من معارضين ومؤيدين من كتب اللغة والنحو والتفسير.

الجوهري: هو إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، ويكنى أبا نصر، ولقب الجوهري نسبة لبيعه للجواهر، وأشهر كتبه الصحاح. (الزركلي 2002 ص 1 313)

من شيوخه: خاله أبو يعقوب الفارابي (ت 350هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) قال ذلك في صحاحه: "هكذا أقرأنيه أبو سعيد في المصنف"، (الجوهري 1987م ص 5 2269) وأبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وقد أخذ عنه كثيرًا في صحاحه، (الذهبي 33 70) ومن تلاميذه: أبو إسحاق إبراهيم بن صالح الوراق. (الحموي 1991 ص 5 205)

وكتاب الصحاح، كما يقول عنه محققه الأستاذ أحمد عبد الغفور: "الصحاح خير المعجمات التي سبقته أو عاصرته قاطبة؛ لأن له مزايا وخصائص يفضل بها غيرها" (الجوهري 1987 ص 129).

توفي الجوهري في نيسابور إثر سقوطه مترديًا من سطح داره سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وقيل: مات في حدود سنة أربعمائة. (القفطي 1986 ص 1 231).

الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفي، وكان مولى بني أسد، ولُقِّبَ بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، أي يحسن تقطيعه وتفصيله. (السيوطي 1979م ص 2 206).

ولد سنة 144هـ بالكوفة ونشأ بها، ثم انتقل إلى بغداد، وتوفي سنة 207هـ، وقيل 209هـ (ابن خلكان د/ت ص 5 181)

كان الفراءُ يتمتع بذكاء خارق وذاكرة قوية، فبرز في علوم عدة، منها: النحو، والفقه، والتفسير، واللغة، (السيوطي 1997م ص 2 206) وقد شهد العلماء له بذلك، وله مؤلفات كثيرة أكثرها شهرة كتاب معاني القرآن، حكي عن أبي العباس أنه قال: "لولا الفراء لما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائهم، فتذهب".(ابن خلكان د/ت ص 5 176، والحموي 1991م ص 5 205)

وقال سلمة بن عاصم: "إني لأعجب من الفراء كيف كان يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه".(ابن خلكان د/ت ص 5 176)

وقال ابن الأنباري: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكسائي والفراء لكفى".(الذهبي د/ت ص 19 101).

وسوف أَستعرضُ بعض آرائه النحوية في معجم الصحاح، ومن هذه الآراء ما يلي:

رفع المضارع على المخالفة:

قال الجوهري: "والقصد: العدل، وقال الشاعر: (البيت من الطويل، البغدادي 1998م ص 3 557، وسيبويه 2013م ص 3 56).

عَلى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوماً إِذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَن لا يَجُورَ وَيَقصِدُ

قال الأخفش: أراد وينبغي أن يقصدَ، فلما حذفه وأوقع يقصدُ موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع ، (الأخفش 1990م ص 1 189) وقال الفراء: رفعه للمخالفة؛ لأنَّ معناه مخالف لما قبله، فخولف بينهما في الإعراب".(الجوهري 1987 ص 2 525).

الشاهد في البيت رفع (يقصد) قال ابن الحاجب: "العطف على (يجور) غير مستقيم، إذ غرضه أن ينفي الجور ويثبت القصد؛ ليحصل المدح، وإذا شُرِّك بينه وبين الجور دخل في النفي، فيصير نافيًا

للجور ونافيًا للعدل، ولا يحصل مدح، بل يتناقض، فوجب أن يحمل على أنه مستأنف ليكون مثبتًا، فيكون الجور منفيًا والقصد مثبتًا، فيحصل المقصود ويرتفع التناقض".(ابن الحاجب 2005م 3 32، الخوارزمي 1999م 2 934، ابن هشام 1987 2 359)

وهذا رأي سيبويه، وهو حمله على القطع، حيث قال: "فالابتداء في هذا أسبق وأعرف". (سيبويه 2013م 3 56).

قال البغدادي: "وقال النحاس في شرح شواهده: سألت عنه أبا الحسن، فقال: ويقصد مقطوع من الأول، وهو في معنى الأمر، وإن كان مضارعًا، كما تقول: يقوم زيد فهو خبرٌ، وفيه معنى الأمر، ومثله للأعلم قال: قطعه؛ لأن المعنى: وينبغي له أن يقصد، ولم يحمله على أول الكلام؛ لأن فيه معنى الأمر، فكأنه قال: وليقصد في حكمه". (البغدادي 1998م 3 557)

وقد قال الفراء إن الفعل هنا مرفوع بالمخالفة، وهذا أصل عند علماء المدرسة الكوفية، قال شوقي ضيف: "ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم وسجلت في تصانيفهم وتصانيف من خلفوهم من النحاة، فمن ذلك اصطلاح (الخلاف)، وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرًا في مثل: محمدٌ أمامك".(ضيف 2017م 156)

قال ابن الأنباري في مسألة: القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا: "ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمامك وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك". (ابن الأنباري د/ت ص 1 245)

وذكر ابن يعيش البيت، وقال: "والوجه الرفع على الابتداء ... فهو خبر ومعناه الأمر على حد قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [سورة البقرة من الآية 233] أي ينبغي لهن ذلك، فليفعلن ذلك ... ونحوه قول الراجز:

الشِعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُـــهْ
إذا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لا يَعْلَمُـــهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُـــهْ
وَالشِعْرُ لا يَسْطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُـهْ
يُرِيـــدُ أَنْ يُعْرِبَـــهُ فَيُعْجِمُـــهْ

(ملحق ديوان رؤبة ص 186، وللحطيئة في ديوانه ص 291 وسيبويه 2013م ص 3 53)

فإنه رفع على الاستئناف وإرادة (فهو يعجمُه) ؛ لأنه لو نصب لكان داخلًا في الإرادة، وليس المعنى عليه". (ابن يعيش د/ت ص 4 261- 262).

حذف التاء من المصدر عند الإضافة:

قال الجوهري: "غَلَبَه غَلَبَةً وغَلْبًا، وغَلُبًا أيضا. قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [سورة الروم من الآية 3]، وهو من مصادر المفتوح العين، مثل الطلب. قال الفراء: (الفراء د/ت ص 2 319) هذا يحتمل أن يكون غلبة فحذفت الهاء عند الإضافة، كما قال الشاعر [من البسيط]: (ديوان اللهبي 1999م ص 22، البغداد؛ 1998م ص 10 5)

إنَّ الخَليطَ أَجَدّوا البَينَ فَانجَرَدوا وَأَخلَفوكَ عِدَ الأَمرِ الَّذي وَعَدوا

أراد عدة الأمر، فحذف الهاء عند الإضافة".(الجوهر؛ 1987 ص 1 195)

باب فَعَلَ يَفْعِلُ مصدره يكون على فَعْلٍ، وهذا هو الوزن القياسي للأفعال الثلاثية المجردة مفتوحة العين، وقد ورد سماعًا فيه (فَعَلَ) مثل: غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا، وورد فيه أيضًا سماعًا (فَعَلَة) غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبَة.(الأسطر 2010م ص 184، وص 200، وص 203.)

والشاهد في الآية قوله تعالى: (غَلَبِهِمْ) فـ(غَلَبَ) مفتوح العين مضارعه (يَغْلِبُ) والمصدر (غَلَبًا).

قال الفراء: "كلام العرب غلبته غَلَبَة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [سورة البقرة من الآية: 177] والكلام: إقامة الصلاة".(الفراء د/ت ص 2 319)

فقد جعل الفراء المصدر القياسي على (فعلة) وإنما حذفت منه التاء للإضافة، وقاس ذلك على (إقام)؛ لأنه حذفت منه التاء للإضافة، فقال: "وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة

إنَّ الخَليطَ أَجَدّوا البَينَ فَانجَرَدوا وَأَخلَفوكَ عِدَ الأَمرِ الَّذي وَعَدوا

يريد: عدة الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها" (الفراء د/ت ص 2 254).

وجه الاستشهاد: حذف التاء من "عدة" عند إضافتها؛ وحكم هذا الحذف الشذوذ؛ لأن التاء في "عدة" عوض عن فاء المصدر؛ ولا يجوز حذف المعوض، والمعوض عنه، كما لا يجوز الجمع بينهما؛ ويرى الفراء: أنه لا بأس، من الحذف، عند الإضافة؛ وعليه فلا شذوذ.

وقال الأزهري: " وقد تترك تاء المصدر" إذا أضيف "شذوذًا ... " وذكر البيت ثم قال: "فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا، وخرجه خالد بن كلثوم على أن (عدى) جمع (عدوة) و(العدوة)، الناحية، كأنه أراد نواحي الأمر" (الأزهري، 2000، 2، 753)

وردَّ النحاس ما قاله الفراء فقال: "زعم الفراء أن الأصل: من بعد غلبتهم، فحذفت التاء كما حذفت في قوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾، وهذا غلط لا يخفى على كثير من أهل النحو؛ لأن إقام الصلاة، مصدر حذف منه لاعتلال فعله، فجعلت التاء عوضا من المحذوف، و(غَلَبَ) ليس بمعتل، ولا حذف منه شيء، وقد حكى الأصمعي: طَرَدَ طَرْدًا، وحَلَبَ حَلَبًا، وَغَلَبَ غَلَبًا، فأي حذف في هذا؟ وهل يجوز أن يقال في أَكَلَ أَكْلاً، وما أشبهه: حُذف منه؟" (النحاس، 2014م، ص 671)

- **تذكير الصفة والموصوف مؤنث:**

قال الجوهري: "قرب الشيء بالضم يقرب قربًا، أي: دنا، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف من الآية 56] ولم يقل قريبة؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان؛ ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقيًا جاز تذكيره، وقال الفراء: إذا كان القريب في معنى المسافة يذكر ويؤنث، وإذا كان في معنى النسب يؤنث، بلا اختلاف بينهم".(الجوهري، 1987م، ص 1، 198)

اختلف العلماء في سبب تذكير لفظة (قريب) وهي واقعة خبر عن مبتدأ مؤنث على أقوال منها:

1- إنَّ الرحمة والرحم بمعنى واحد، وهو العفو، الغفران، والإحسان، قاله الزجاج (الزجاج 2005م، ص 2، 279)؛ ولأنَّ الرحمة مصدر، ومن حق المصادر التذكير، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [سورة البقرة من الآية 275]؛ لأنَّ الموعظة أريد بها الوعظ، كما قال الشاعر [من بحر الكامل]:

إِنَّ السَّماحَةَ وَالمُروءَةَ ضُمِّنا قَبراً بِمَرو عَلى الطَّريقِ الواضِحِ

البيت يستشهد به النحاة على جواز تذكير المؤنث إذا لم يكن المؤنث حقيقي التأنيث، والقياس أن يقال: (ضمنتا).

(ديوان زياد الأعجم 54، الفراء د/ت 1 128، البغداد، 1998، 10، 5).

أراد بالسماحة السخاء، وبالمروءة الكرم قال النحاس: "ففيه ستة أقوال من أحسنها: أن الرحمة والرحم وهي بمعنى: العفو والغفران". (النحاس، 2014م، ص 288).

2- إنَّ الرحمة تأنيثها ليس بحقيقي، وما كان كذلك فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة، و إنَّه لما كان تأنيثها غير حقيقي جرت مجرى كف خضيب، ولحية دهين (الرازيّ 2015 14 111، وابن عطيه 2001 2 477)، وهذا ما ذكره الجوهري، وقد ردَّ ابن هشام هذا الرأي بقوله: "وأما قول الجوهري: إن التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة، والموعظة نافعة، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين" (ابن هشا، 1987، 1 666)؛ ولأن موضع التذكير والتأنيث يكون في الفعل، فتقول: قربت رحمة الله منا، وتقول: قرب رحمة الله منا (الأشموني د/ت 3 374).

3- هو محمُول على معنى المَطَر، قاله الأخفش، ودل عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا﴾ [سورة الأعراف من الآية 87]، فذكَّر؛ لأنه أراد الناس(الأخفش 1990م ص 1 327).

4- أن يكون معناها مذكر على التأويل، وتقديره: إن رحمة الله ذات مكان قريب من المحسنين، كما قالوا: امرأة حائض، أي: ذات حيض، قاله الرازي (الرازيّ 2015م ص 14 212).

5- قال أبو عبيدة: "هذا موضع يكون في المؤنثة والثنتين والجميع منها بلفظ واحد ولا يدخلون فيها الهاء؛ لأنَّه ليس بصفة، ولكنه ظرف لهن وموضع، والعرب تفعل ذلك في قريب، وبعيد، قال [من بحر الوافر وهو لحاجز بن عوف الأزدي]:

إن تمس ابنة السهمي منا بَعيدًا لا تكلمنا كَلاما

(الأصفهاني د/ت ص 13 235)

وقال الشّنفرى [من البحر الوافر]:

تُؤَرِّقُني وَقَد أَمسَت بَعيدًا وَأَصحابي بَعيهم أو تَبالة"

(أبو عبيدة د/ت ص 1 216)

قال القرطبي معقبًا على رأي أبي عبيدة: "قال أبو عبيدة: ذكر (قَرِيبٌ) على تذكير المكان، أي مكانا قريبًا، قال علي بن سليمان: وهذا خطأ، ولو كان كما قال لكان (قَرِيبٌ) منصوبًا في القرآن؛ كما تقول: إن زيدًا قريبًا منك" (القرطبي د/ت ص 7 228).

6- أما قول الفراء فقد جاء نصه في كتابه معاني القرآن: "ذكِّرتْ (قريبًا)؛ لأنه ليس بقرابة في النسب، قال: ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكروا وأنثوا" (الفراء د/ت ص 1 380 381).

إلا أنَّ الزجاج ردَّ على الفراء قوله، وقال: "هذا غلط؛ لأنَّ كل ما قَرُب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير" (الزجاج 2005م ص 2 279).

وقد ردَّ السمين على قول الزجاج بقوله: "وقد كَثُر في شعر العرب مجيءُ هذه اللفظةِ مذكرةً وهي صفة لمؤنث، قال امرؤ القيس [من بحر الطويل ديواذ 65]:

لَهُ الوَيلُ إن أَمسى وَلا أُمُّ هاشِمٍ قَريبٌ وَلا البَسباسَةُ إبنَةَ يَشكُرا

وفي القرآن: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعة تَكُونُ قَرِيبًا﴾" [سورة الأحزاب من الآية 63] (الحلبي د/ت ص 5 346).

فذكَّر (قريب) مع أنه صفة لمؤنث، باعتبار أن القرابة قرابة مكانية لا نسبية.

وقد عقب الشيخ ابن عاشور على قول الفراء هذا بعد ذكره لبعض الآراء السابقة الذكر، فقال: "وأحسنها عندي قول الفراء، وأبي عبيدة: أنّ قريبًا أو بعيدًا إذا أطلق على قرابة النّسب أو بُعد النّسب فهو مع المؤنّث بتاء ولا بُدّ، وإذا أطلق على قُرب المسافة أو بُعدها جاز فيه مطابقة موصوفه، وجاز فيه التّذكير على التّأويل بالمكان، وهو الأكثر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [سورة هود من الآية 83]، وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعة تَكُونُ قَرِيبًا﴾، ولمّا كان إطلاقه في هذه الآية على وجه الاستعارة من قرب المسافة جرى على الشّائع في استعماله في المعنى الحقيقي، وهذا من لطيف الفروق العربيّة في استعمال المشترك إزالة للإبهام بقدر الإمكان" (ابن عاشور 1997م ص 3 177).

- **نصب (غير) إذا كانت في معنى (إلا):**

قال الجوهري: "و(غير) بمعنى (سوى)، والجمع أغيار، وهى كلمة يوصف بها ويستثنى، فإن وصفت بها أتبعتها إعراب ما قبلها، وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد (إلا)، وذلك أن أصل (غير) صفة، والاستثناء عارض، قال الفراء: بعض بني أسد وقضاعة ينصبون (غير) إذا كانت في معنى (إلا)، تَمَّ الكلام قبلها أو لم يتم، يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك، وقد تكون (غير) بمعنى (لا) فتنصبها على الحال، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [سورة البقرة من الآية 173]، كأنه قال: فمن اضطر جائعا لا باغيا. وكذلك قوله: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [سورة الأحزاب من الآية 53]، وقوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [سورة المائدة من الآية 1]" (الجوهري 1987م ص 2 776 777).

اختلف الكوفيون والبصريون في بناء (غير) فقد ذهب الكوفيون إلى أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح إذا كانت في معنى (إلا) تم الكلام قبلها أو لم يتم، أي سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن

نحو: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد، وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن فقط.

قال ابن مالك بعد ذكر كلام الفراء: "فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد، وما جاء أحد غيرَك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن (غير) معنى (إلا)، وذلك عارض، فلا يجعل وحده سببًا، بل إذا أضيف (غير) إلى مبني جاز بناؤها، صلح موضعها لـ(إلا) أو لم يصلح، ولكن بناءها إذا أضيفت إلى مبني وصلح موضعها لـ(إلا) أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها لـ(إلا)، فمثال الأول قول الشاعر[من بحر البسيط] ديوانه ص 85، البغداد؛ 1998م ص 3 375):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أَنْ نطقتْ حمامةٌ في غصون ذات أوقال

ومثال الثاني قول الشاعر [من بحر الرمل]:

لُذْ بِقَيسٍ حين يأبَى غيرَه تُلِفه بَحْرًا مُفيضًا خَيرَه"

(ابن مالك د/ت ص 2 252 253).

والشاهد فيه أن (غير) بني على الفتح لإضافته إلى مبني.

وعقَّب أبو حيان بعد نقل كلام ابن مالك هذا بقوله: "وظاهر قول الفراء جواز قولك: قام غيرَ زيد بالنصب؛ لأنه عمَّم الحكم في قوله: نصبوها تم الكلام قبلها أو لم يتم، ونسبته إلى بني أسد وقضاعة تجعله مما اختصت به هاتان القبيلتان من بين العرب، أما تمثيله بالمضاف إلى المبني فلا يحصر الحكم العام فيه" (أبو حيا؛ 2017م ص 3 344).

وبما أن الفراء كوفي، والكوفيون يقولون في هذه المسألة: "إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن، أو غير متمكن؛ وذلك لأن (غير) هاهنا قامت مقام إلا، وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى" (ابن الأنباري د/ت ص 1 287).

لهذا قال الفراء ببناء (غير) إذا وقعت موضع (إلا) تم الكلام قبلها أو لم يتم.

أما البصريون فقد منعوا بناءها إذا أضيفت إلى الاسم المتمكن، وأجازوا ذلك في الاسم غير المتمكن؛ لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [سورة النمل من الآية 89] فبني (يوم) على الفتح في قراءة نافع، وأبي جعفر؛ لأنه أضيف إلى إذا وهو اسم غير متمكن، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تُجوّز في المضاف البناء وإنه باقٍ على أصله في الإعراب (ابن الأنباري د/ت ص 1 289 290).

وقد ردَّ ابن الأنباري على قول الفراء بأنها في معنى (إلا) فينبغي أن تبنى: "لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: زيد مثل عمرو، فيبنى مثل على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك: زيد مثل عمرو في معنى زيد كعمرو، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه" (ابن الأنباري د/ت ص 1 290).

- **إضافة الشيء إلى صفته:**

قال الجوهري: ":المسجد الجامع، وإن شئت قلت مسجد الجامع بالإضافة، كقولك: الحق اليقين وحق اليقين، بمعنى مسجد اليوم الجامع، وحق الشيء اليقين؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز إلا على هذا التقدير، وكان الفراء يقول: العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين (الفراء د/ت ص 1 330)، كما قال الشاعر:

سفقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه

فأضاف النجا، وهو الجلد، إلى الجلد لمَّا اختلف اللفظان" (الجوهري 1987م ص 3 1199).

اختلف في جواز إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظ، أشار إلى ذلك الفراء عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [سورة يوسف من الآية 109]، قال: "جعلت الدار هاهنا اسما، وجعلت الآخرة من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع. ومثله ممّا يضاف إلى مثله في المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة من الآية 95] والحق هو اليقين، كما أنّ الدار هي الآخرة" (الفراء د/ت ص 2 55 56.

ونسَب هذا الرأي إلى الفراء غير الجوهري، الرضي (الرضي 1996م ص 2 245)، والسمين الحلبي (الحلبي د/ت ص 4 600)، والعكبري (العكبري 1995م ص 1 391)، وغيرهم، وبعضهم نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، منهم ابن الحاجب، (ابن الحاجب 2005م ص 1 386)، وابن الأنباري (ابن الأنباري د/ت ص 2 436).

والكوفيون يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا على ذلك بما جاء في كتاب الله، والحديث الشريف، وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [سورة يوسف من الآية 109]، ومن السنة قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "صَلَاةُ الأولى" (مسلم، باب طيب رائحة النبي – صلى الله عليه وسلم – رقم الحديث 2329) ص 4 1814)، و"يا نساء المؤمنات" (الإمام مالك، باب

فضل المعروف والصدقة 3 423)، ونصه في الموطأ: "يا نساء المؤمنات لا تحقرنَّ إحداكن لجارتها ولو كراع شاة محرق، و"في المسجد الجامع" (مسلم، باب قضاء الصلاة الفائتة ص 1 472)، ومن كلام العرب: (بارحة الأولى)، (يوم الخميس)، و(شهر ربيع)، (بقلة الحمقاء).

ولكنَّ البصريين اعترضوا على ذلك، وقالوا: إنه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة إنَّما يُراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وقد أوَّلوا الآية بأن التقدير فيه: حق الأمر اليقين، وفي قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [سورة البينة من الآية 5]، أي دين الملة القيمة، وهكذا بقية الأمثلة، فيكون جميع ما احتج به الكوفيون محمولاً عند البصريين على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه (ابن الأنباري د/ت ص 2 436 438).

ويقول أبو حيان: "ذهب الفارسي، وأبو المكارم بن الدباس، وغيرهم إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة فلا تتعرف، وحُكِي هذا عن الأستاذ أبي علي، وذهب غيرهم إلى أنها محضة .... وذهب ابن مالك (ابن مالك د/ت ص 3 102) إلى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلم له سلفًا في ذلك"(أبو حيان 1998م ص 4 1805).

وعلل السيوطي بقوله: "قاله ابن مالك: قال: لأن لها اعتبارين: اتصال من وجه أن الأول غير مفصول بضمير منوي، وانفصال من وجه أن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجه من الظاهرية" (السيوطي 1987م ص 4 277).

والرضي يوافق الفراء فيما ذهب إليه، فبعد ذكره لرأيه يقول: "ولو لم يجوزوه أيضًا، لجاز هذا؛ لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد" ويعترض على المصنف – ابن الحاجب – بقوله: "وقال المصنف: لا يجوز ذلك؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب، وليس بشيء؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له" (الرضي 1996م ص 2 244).

الخاتمة

بعد الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

فقد عرض الباحث في هذا البحث موضوع آراء الفراء النحوية في معجم الصحاح للجوهري، واستخلص بعض النتائج منها:

1- يعتبر الفراء من كبار علماء المدرسة الكوفية وله آراء تميز بها.

2- إن الجوهري استدل في معجمه بآراء الفراء لتوضيح كثيرٍ من مفردات اللغة، وقد اقتصر البحث على الآراء النحوية فقط.

3- كانت لآراء الفراء النحوية في هذا المعجم آثار واضحة في التعرف على معاني كثير من الكلمات التي وردت في هذا المعجم.

4- دراسة آراء العلماء في المعاجم اللغوية له فائدة عظيمة في معرفة آراء هؤلاء العلماء والاستفادة منها.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم على رواية حفص عن عاصم

1 - ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: أ.د: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، د 1 2005م.

2 - ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د/ط ، د/ت.

3 - ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، د/ط، تونس، 1997م.

4 - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، د 1 2001م.

5 - ابن مالك، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط 2، د/ت.

6 - ابن هشام، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1987م.

7 - ابن يعيش، شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د/ط ، د/ت.

8 - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، اعتنى به: صلاح منصور، د 1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2014م.

9 -أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد الثواب، ، 1، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة 1998م .

10 -أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ، 1 2017م.

11 -أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط 2، د/ت.

12 -الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، كتاب معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ، 1 1990م.

13 -الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.

14 -الأسطى، الدكتور عبد الله محمد، الطريف في علم التصريف دراسة صرفية تطبيقية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ، 2 2010م.

15 -الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك لألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، قدم له وأتم تحقيقه عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، د/ط، د/ت.

16 -الأصفهاني، أبو فرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، دار الكتب، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، د/ط، د/ت.

17 -الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د/ط، د/ت.

18 -باجوده، ديوان أبي قيس صفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، دراسة جمع تحقيق: دكتور حسن محمد دار التراث، د/ط، د/ت.

19 -البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط 1998م.

20 -بكار، شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة: الدكتور يوسف حسين دار المسيرة، ، 1، 1983م.

21 -الجوهري، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4 1987م.

22 -الحلبي، أحمد يوسف المعروف بالسمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د/ط، د/ت.

23 -الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية، بيروت، ، 1 1991م.

24 -الخوارزمي، الإمام فخر الدين، شرح أبيات المفصل، دراسة وتحقيق: محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ، 1 1999م.

25 -الذَهَبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، د/ط، د/ت.

26 -الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الشافعي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، قدم له: هاني الحاج، حققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، ط 3 2015م.

27 -الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ، 2 1996م.

28 -الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، د/ط، 2005م.

29 -الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، ، 15 الناشر: دار العلم للملايين، سنة 2002م.

30 -سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، كتاب سيبويه تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ، 5 2013م.

31 -السيوطي، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، ط 2 1987م.

32 - السيوطي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2 1979م.

33 - ضيف، الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 12 2017م.

34 - طه، ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 1987م.

35 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، ط 1 1995م.

36 - الفراء، أبو زكريا يحيى الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، د/ط، د/ت.

37 - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشام للتراث، بيروت، ط 2، د/ت.

38 - القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، إنباه الرواة على أنباء النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط 1، 1986م.

39 - مالك، الإمام مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن) تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط 1 1413هـ - 1991م.

40 - مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

41 - مصطفى عبد الشافي، ديوان امرئ القيس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5 2004م.

42 - النجم، ديوان الفضل بن العباس اللهبي (القرن الأول الهجري) صنعة وتحقيق: مهدي عبد الحسين، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 1999م.

43 - اليردوس، وليم بن الورد اليردوس، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، دار ابن قتيبة، الكويت، د/ط، د/ت.